وعلى أثر اجتماعات المجلس الثوري لـ «فتح» ومداولات القيادات الفلسطينية، تمّ تحديد التاسع من نيسان (ابريل)، موعداً لاجتماع المجلس المركزي في تونس.

أفادت مصادر فلسطينية، ان المجلس سيقوم ببحث قضية المفاوضات وكيفية التعاطي معها، وأوضاع الارض المحتلة وسبل تطوير الدعم لأهلها ولانتفاضتها، والعلاقات الفلسطينية ـ العربية (سواء مع الاردن، أو مع سوريا، ولبنان المشاركين أيضاً في المفاوضات الثنائية أو مع الدول العربية الاخرى)، وقضايا ادارية وتنظيمية أخرى.

وعبر أجواء الاعداد لعقد دورة اجتماعات المجلس المركزي، تداعى ما يقرب من ١٢٠ عضواً من أعضاء المجلس الوطني، الى توقيع مذكرة، تمّ تسليمها بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤، الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح. وقد جاء في المذكرة، «ان الموقّعين يعلنون تمسّكهم بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ويدعون الى رفض الشروط الاميركية ـ الاسرائيلية، كما يطالبون قيادة م.ت.ف. بربط المشاركة في أيّة مباحثات تتناول القضية الوطنية بالاصرار على ان م.ت.ف. هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي، التمسّك بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني بوفد موحّد من الداخل والخارج، بما فيه القدس، والاصرار على اعتماد قرارات الشرعية الدولية ووقف الاستيطان كشرط مسبق، حيث ان استمرار المفاوضات مع استمرار الاستيطان من شأنه ان يوفّر الغطاء السياسي للاحتلال الاسرائيلي لمواصلة تهديد الاراضي المحتلة». والاصرار على «معالجة قضية اللاجئين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية وفق القرار الرقم ١٩٤ الذي كفل حق العودة، والالتزام بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وتنفيذ الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتجسيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ورفض الحلول الجزئية المنفردة» (**الحرية**، ١٩٩٢/٣/٢٢).

وكان من بين الموقّعين على المذكرة، نائبا رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون وتيسير قبعة، اضافة الى عدد من أبرز أعضاء المجلس المركزي، وهم: ابراهيم بكر، ود. حنا ناصر، ود. عبدالعزيز الحاج احمد، وعبدالجواد صالح، ود. اسعد عبدالرحمن، وعبدالعزيز صقر، وداود الزير، ويوسف سمور، ود. صبحي غوشة. كما حملت المذكرة تواقيع عدد من أعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح»، هم: هاني الحسن، وعباس زكي، وسليم الزعنون.

الّا ان المجلس المركزي لم ينعقد في موعده المحدّد، بسبب فقدان طائرة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في الصحراء الليبية، ليلة السابع من نيسان (ابريل) ١٩٩٢. وبعد ان تأكدت سلامته، تمّ تأجيل انعقاد المجلس شهراً كاملاً عن موعده.

س. ش.